

اللباب في علل البناء والإعراب

وحجّة الأوّلين أنّ الاستدراك لازم لها والاستدراك لا يكون إلاّ للمختلفين فإذا كان الأوّل نفيّاً كان الثاني إثباتاً فيصح أنّ يقدر العامل بعدها كقولك ما قام زيدٌ لكن عمرو أي لكن قام عمرو ولا يصح ذلك بعد الإثبات كقولك ما قام زيد لكن عمرو لأنك إن قدرت لكن قام عمرو ولم يكن الثاني مخالفاً للأوّل وأنّ قدرت لكن ما قام عمرو لم يصح لأنّك قدرت مع العامل ما ليس بعامل وحرف العطف إنّما ينوب عن العامل فقط ويدل على ذلك أنّك لو قلت قام زيدٌ لكن عمرو لم يقم كان جائزاً فظهور النفي والفعل بعد الاسم دليلٌ على أنّه لم يكن مقدراً بعد لكن .

واحتج الآخرون بأن (لكن) ك (بل) في المعنى فكانت مثلها في العطف وهذا باطل لوجهين أحدهما ما ذكرنا من اختلافهما في المعنى والثاني أنّهما لو استويا في العطف لأدسّ إلى الاشتراك والأصل أنّ ينفرد كل حرف بحكم وقد ذكرنا ما يبين به الفرق بين الحرفين في الفصل قبله .

فصل .

وأمّا (أمّ) فيعطف بها متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المعادلة لحرف الاستفهام